بحث في سوسيولوجيا إشكالية التفاعل الثقافي

الثقافـــــة المهدِّدة والثقافـــة المهـــدَّدة

(١-٢)

د. متعب مناف

كلا ليس علمنا وهماً ((ILLusion، وإنما الوهم أن نجد لدى غيره ما لا يستطيع هو أن يقدمه لنا.

سكموند فرويد (مستقبل وهم)

مدخل

التهديد الثقافي ناتج تقاطعي لفوارق في مستوى الخلق والتعليل، فالثقافة المهددة، هي الأقدر على الخلق والتعليل، على عكس الثقافة المهددة، فهي الأقل، والتي تفتقر إلى المقدرة في الخلق والانتاج الفكري والتعليل. حيث أن البناء قد يبدأ من الصغر الفكري، ثم يأخذ بالتصاعد حتى يتكامل الانجاز الثقافي.

وهذا ما يسمى في عالم الثقافة بالإبداع الثقافي ومثل هذه الإبداعات في الخلق والتكوين، يمكن تتبعها في الحضارات العابرة، فقد ابدعت بابل في القديم الشريعة ((Codeحيث جاء في مقدمة (ديباجة) حمورابي في شريعته ما يأتي:

لكي لا يظلم القوي الضعيف،
ولكي ترعى العدالة اليتيم والأرمل،
فقد كتبت كلماتي النفيسة على مسلتي،
لا قضي البلاد بالعدالة ولا وطد النظام في البلاد،
ولكي أمنح العدالة للمظلوم،
عسى أن تسود عدالتي البلاد،
دع كل مظلوم وله شكوى أن يمتثل أمام تمثالي
وعسى أن يريح ضميره ويقول:
حمورابي السيد الذي هو أشبه بالأب الحقيقي

وبالرغم من أن حمورابي جمع نصوص قوانين قد سبقته إلا أن (إبداعه) إنما كان في نزع الصفة المحلية والمدينية (نسبة إلى المدينة) التي كانت فيها القوانين السابقة أقرب إلى العرف منها إلى التقنين.

ومثل هذه التعددية في الصياغات القانونية التي تكون أقرب إلى الأعراف السائدة، إنما تضعف قدرتها التنظيمية، مما ينفي إمكانها خلق حالة الانتماء وتحول دون تحقيق المواطنة (Citizenship)

ثم إن الصياغات الأقرب إلى العرف، إنما تغلب عليها العادات والمتعارفات التي تمارس في الوسط نفسه، تقلل في فاعليتها في تثبيت عملية الضبط الاجتماعي (soual control)وهي أحد أهم الأهداف التي يتوخاها القانون ونشر الثقافة القانونية في المجتمع. والإبداعات التي تعكس طفرات في الجانبين التنظيري والعملي، إنما تقابلها عملية تقليد أي إن الانجاز الفكري أو المادي، أو أي عملية خلق، إنما تأتي نتيجة استعارة مكون أو أكثر من ثقافات أخرى، ومحاولة توظيف هذه المكونات في عملية توفيقية أو تلفيقية وصولاً إلى تحقيق إنجاز يشكل ناتجاً فكرياً أو مادياً.

فالثقافة إنما تتحكم في تركيبتها آلية تجمع بين الإبداع (الاختراع) والتقليد (الابتاع)

ويترتب على ذلك نطاق من الثقافة: ثقافة مبدعة (مخترعة) وثقافة مستعيرة (مقلدة).

وبذلك انقسمت المجتمعات إلى: مبدعة ومقلدة، فالمجتمعات المبدعة، كما يقول د. فيصل دراج إنسانها مبدع يضع العالم بين يديه، ينتقل من الابداع إلى الانتصار، يحاول أن يكون سيداً للزمان والمكان، يعمل على وضع بداية ونهاية للتاريخ، لذا فهو يخلق التاريخ لأنه يصوغ العام على صورته. بعد خلقه للتاريخ، ينتقل مثل هذا الإنسان (لحل الغاز الكون وترويض الطبيعة) مع توظيفه لعصب الثقافة السائدة في اختصار المسافات واستخدام القوة لمصلحته وبذلك يتحول العالم إلى بيت لهذا الإنسان المبدع يتصرف فيه استغلالاً واستثماراً.

وسر قوة هذا الإنسان المبدع أنه (يقتنع بالمعرفة) (ويهتم بالبحث). هو يبحث دوماً عن الثروة والحقيقة وطريقه إليهما، والقوة التي تعني التفوق في الحلول، أكثر من التأمل في رسم الأهداف التي تضعه في تقاطع مع المستحيل مما يدفعه إلى التراجع والنكوص.

الثقافة وتداخل القيم:

يبلغ التقاطع ثقافياً بين الإنسان المبدع والمقلد مداه، عندما تتداخل القيم الروحية والمنافع المادية، وهذا ما يصوره أحد رجال الدين الفرنسيين (الله ليس في حاجة إلى أحد، وانتشار الانجيل، يجري بدون عون بشري، على أن من أسباب مجد التجارة الأوروبية أن تسهم في إزالة الحواجز التي تعترض انتشار البشارة) (دراج - ص٩) هذا الربط بين التجارة والقداسة من سمات ثقافة الإبداع التي تمارسها الحضارة المهددة - وبفعل تفوقها - إنما حاولت أن تجدد عملية تقسيم العمل لذا فهناك من يكدح لجعل الثروة حقيقة، في الوقت الذي يحول غيره هذه الثروة إلى وفرة مالية تزيد من تحكمه في التجارة الدولية ولمصلحته وبذلك يكرس مثل هذا التقسيم الجديد للعمل، خلق التفاوت بين من يجمع الثروة مستخدماً إمكاناته الجسمية وبين من يحولها إلى رأسمال متسلط بذريعة أن هذا الإنسان المبدع (إنما يمتلك عقلاً، في الوقت الذي لا يمتلك الآخر إلا استطالة عضلية (المصدر السابق، ص١٠) وبرغم محاولة تقسيم العمل بين عقلي عال، وعضلي متدن، فقد ورد قول لورنس الذي اخترق العقل العربي في مطلع القرن العشرين (الماضي) (وكان يمكن احتمال وجوههم السود، لإنها تختلف عن وجوهنا اختلافاً بيناً، أما الذي لا يطاق فهو أن لهم أجساماً تشبه أجسامنا في كل التفاصيل). (المصدر نفسه، ص١٠).

والواقع فإن التناقض الذي وصل إلى الصراع بين الثقافات المبدعة والمقلدة، إنما تحول إلى مثل هذه الحدة وذلك بفعل تعالي الثقافة التكنولوجية / التجارية / المعلوماتية، وتعثر الثقافات المقلدة / التابعة / الخجلة.

تطور التقاطع بين ثقافات الإبداع والاتباع

ومما زاد الأمر تعقيداً وأفرز إنزاع والتصارع بين الثقافات، أن ثقافات الإبداع تزداد إبداعاً، في الوقت الذي تزداد فيه ثقافات التقليد تخلفاً واتباعاً. ومثل هذا التفاوت بين إبداع ثقافة الإبداع، وتراجع ثقافة التقليد، هو محاولة ثقافة الإبداع (إغراق) ثقافات التقليد بنتاجاتها وبالأخص الجانب السلعي والمعلوماتي والالكتروني التي تتعاظم تعقيداً في محاولة لتعميق الاختلاف بين الثقافات، وصولاً إلى إحباط الثقافات الأخرى، وقتل تحديها، زاد من التفاوت بين ثقافات الإبداع وثقافات التقليد. (هنتكتون / الصدام بين الحضارات) فثقافات الإبداع وبفعل تفوقها في التوفيق بين القيم والتجارة تحولت إلى تقسيم جديد للعمل بعيد انتاج (الحرية / العبودية). كثنائية متداخلة (المصدر السابق، ص١١)

ويرى د. فيصل دراج أن الثقافات، إنما تراجعت بفعل تقليدها في قدرتها على التوفيق بين الثقافة والتاريخ.

والذي أفهمه من حكمه هذا أن الثقافة المقلدة، إنما تحاول إن تفصل بين: الثقافة والزمن، فالتاريخ هو الذي يصنعها، بدلاً من إن تصنع تاريخها، فتظل مدينة للتاريخ ليمنحها هويتها، ويجعلها تدور في فلك الماضي، مما يباعد بينها وبين الحاضر ويغلق الطريق إلى المستقبل.

هذا الفصل بين الثقافة والتاريخ (الزمن) إنما يحول الثقافة الوطنية إلى ثقافة شعبية (.Folklore) مثل هذه الثقافة قد تغفل الزمن والتاريخ.

وقد مرت الحضارات القديمة في الشرق، بمثل هذه الفترة التي أغفل فيها (عامل الزمن) هي المرحلة الاسطورية التي تفتقر إلى التزمين قدر افتقارها للمنطق الذي يحدد العلاقة بين العلة والمعلول، مما يغفل التسبيب والزمنية، ولكنها صنعت التاريخ بإنجازاتها، وبذلك نجحت في خلق التوازن المطلوب حضارياً.

وفي راهننا الحضاري المتراجع، تسود الثقافة المقلدة لوقوعها ضمن دائرة الحضارات المهددة.

نخب الثقافات بين الفعل واللا فعل

لقد اثر التراجع الثقافي في النخب التي أفرزتها هذه الثقافات، والتي مالت إلى التقليد دون التجديد، وبذلك عاشت الثقافات المقلدة المهددة محصورة بين شعبية ثقافتها، وركود تاريخها، وتحول نخبتها من (نخبة متبوعة) إلى (نخبة تابعة). زاد من تعريض هذه الثقافات للتهديد الذي انقلب إلى اختراق. وسط تخلف نخب المجتمعات ذات الثقافات المهددة، برزت أشكال نخبوية جديدة، أرادت أن تقدم صورة للنخبوي تختلف عن مألوفها، على الأخص في وسط الثقافة الشعبية، ولكن هذه النخبوية المتجددة (Neo Elite)حاصرها الماضي التراثي الذي أدعى وراثته للحياة الدينية واحتكاره للنصف الديني: تفسيراً وتأويلاً وفتوى، وصدمها التفوق الحضاري للآخر الذي تحول إلى الوحشية في التعامل وزاد صراع القديم / الجديد حدة، أن نخوبي اليوم هو أقل جرأة في التعامل مع التراث والالتزام بقضية التجديد في عالمنا العربي / الإسلامي / الشرقي، من النخبوي المتجدد في النصف الأول من القرن الأول من القرن العشرين (الماضي).

ومرد ذلك أن نخبوي النصف الأول من القرن العشرين (الماضي) كان أعمق إدراكاً لإشكالية العلاقة التي تربط بين التراث والتجديد، وأن تعقيد مثل هذه الإشكالية إنما ينبع من حقيقة هي أن التجديد يأتي من الآخر (أمين معلوف، الهويات القاتلة مترجم: ص٣٤).

لقد كان نخبوي النصف الأول من القرن العشرين الماضي يتجول في الموروث الفكري، وكأنه يتنقل في جنبات داره، لذا فقد رسم الخط بين التراث والتجديد، وأعطى بالتراث للتراث، وما للتجديد للتجديد، دون أن يداخل بينهما، وهذا ما أعطاه ثقة أكبر في تعاطيه معهما.

فسمى الأشياء بأسمائها: فهناك إسلام ونظام حكم، وهناك أدب جاهلي وأدب قرآني، والفتنة قد تتعاظم، فتشل حركة التاريخ وستبقى ملفاته مفتوحة ونازفة، لذا فهي فتنة كبرى. والفكر مسؤولية لذا فعليه ألا يتحول إلى وعظ للسلاطين وأسطورة للأدب الرفيع ومهزلة للعقل البشري.

أما النخبوي التجديدي المعاصر، فقد حاول أن يكون تلفيقياً أو تبريريا.

أي علـــم يحتاج الشعب العـــراقي؟

يوسف أبو الفوز

في سنوات دراستي الابتدائية، كنت واحدا من التلاميذ الذين ساهموا بنشاط في طقوس رفع العلم، وكنا نصدح بكل حماس:

عش هكذا في علو أيها العلم
فاننا بك بعد الله نعتصم

ودارت الأيام، غصبا عنا، رحل حاكم وجاء حاكم، ورحل علم وجاء علم، ورحلنا مضطرين بعيدا الوطن، ولتعلمنا أيام المنفى الثقيلة، أشياء جديدة عن أنفسنا ووطننا وعلمنا. معروف جيدا للكثيرين انه في كل دول العالم المتحضرة، تحدد ألوان وشكل العلم الوطني، والذي يكون رمزا وهوية للبلاد، بموجب دستور البلاد، وإذا تطلبت ظروف معينة تغيرات ما في علم هذه الدول، يناقش ذلك في برلمان البلاد ليصوت عليه وثم يقره. إلا في عراقنا الذي ابتلي بحكام همج، جهلة، وحيث أساسا لا توجد قيمة للإنسان ذاته، ولا ثمة دستور أو قوانين أو تقاليد أو ضوابط تحدد مجريات الأمور، فكل شيء يجري وفقا لأهواء الحاكم المستبد، ومصلحة نخبة النظام الديكتاتوري، الذين يتربعون على سدة الحكم رغما عن إرادة الشعب. وتشير الوثائق بان أول علم للعراق كان علم النظام الملكي، والذي كان له قانون خاص به، سمي بـ (قانون العلم الملكي) وصدر عام ١٩٢٨ تحت الرقم ٣٦. ومع حلول ثورة ١٤ تموز المباركة صار للعراقيين علم خاص بجمهوريتهم الأولى، حدد شكله وألوانه ومعاني رموزه، بمقتضى القانون رقم ١٠٢ الذي صدر في عام ١٩٥٩. وفي انقلاب ٨ شباط الأسود ١٩٦٣ تم اغتيال الثورة ورموزها وأيضا علمها. كان انقلاب عفالقة بغداد، ريحا سوداء، جاءوا ليس فقط لمصادرة حياة الشرفاء من أبناء الوطن، بل ولإلغاء منجزات ثورة ١٤ تموز والمكتسبات التي حصل عليها الشعب العراقي خلال الأعوام القليلة من عمر الثورة، وكان علم الجمهورية من ضمن الضحايا. وبدون أي قانون أو دستور، جاء رجال الانقلاب، بعلم جديد قومانجي الألوان والمعنى، ليظل ولفترة هوية للعراقيين برغم ارادتهم ورغباتهم. وبرغم عودة العفالقة ثانية في انقلاب ١٩٦٨، إلا ان العلم، علم ٨ شباط، ظل ذاته برائحته القومانجية، وسرعان ما وصل صدام الى سدة الحكم، وسرعان ما راحت كل الأشياء، وتحت ظل قيادة (فارس الامة) ومؤسسات نظامه البغيض، تأخذ مسارا اعوج، وفي مقدمة ذك الطريق المؤدي الى تحرير القدس، فمرة كان يمر عبر ايران، ومرة عبر الكويت، وابناء الشعب العراقي حيارى يتجرعون الأمرين. وخلال مرحلة المرور الى تحرير القدس عبر عبادان، شهد أبناء الشعب العراقي مسرحية تغيير العلم العراقي من جديد، والتي اعد لها النظام بذكاء، واخرجها الديكتاتور بمسحة إيمانية ليزايد ليس على قيادة الجمهورية الإسلامية في ايران، بل لتأتي كمحاولة لكسب الشارع الاسلامي والعربي. فلا ثمة برلمان ولا دستور معني بتغيير علم الدولة، فبحركة مسرحية واحدة، تم تغيير العلم العراقي، وقام الديكتاتور بذلك ومن على شاشة التلفزيون مباشرة، وحتى من دون محاولة لذر الرماد في العيون، كأن يقال مثلا بأنه تمت استشارة الدمى في ما يسمى بمجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة أو المجلس اللا وطني، بل كان على العراقيين ان يقبلوا بذلك، مثلما اجبروا على التعايش مع الموت بشكل يومي.

قبل سقوط النظام بشهور، قدر لي المشاركة في فعاليات (أيام السلام)، التي نظمت في فنلندا، وكان موضوع العراق من المحاور الأساسية التي استقطبت الحضور والزوار ووسائل الأعلام. وحين وصلت القاعة المخصصة للندوة، كان منظمي الفعاليات قد زودوا إدارة الفندق، الذي عقدت في قاعاته الفعاليات، بأسماء الضيوف المدعوين وأسماء بلدانهم، ومثلما تقتضي البروتوكولات الرسمية، فان إدارة الفندق قامت بتوفير علم كل بلد لوضعه أمام كل ضيف. وحين دخلت القاعة، وتوجهت الى المكان الذي حدد لي للجلوس، لاحظت ان ثمة (علم)! قد وضع على الطاولة في المكان المخصص لجلوسي. وانتابني الشعور بالغيض، ليس من إدارة القاعة التي قامت بواجبها ولجأت الى الانترنيت ليساعدها في إنجاز عملها، بل من هذا الزمن الملتبس، البغيض، إذ هل يعقل ان اجلس في مكان عام ولأتحدث أمام الناس عن حقائق ما يجري في بلدي، ومن اجل كسب تضامنهم وتعاطفهم مع قضية شعبنا العراقي في نضاله من اجل الديمقراطية والخلاص من هذا النظام الذي يقود بلادنا الى تهلكة الحرب والمجهول وعلم الديكتاتور يرفرف أمامي؟ فهذا العلم لا يمثل وطني، ولا يمثل أبناء شعبي، ولا يمثلني برغم انه كان مفروضاً (رسميا)! هذا العلم رمز لتوابيت الموت التي كانت تصل بالجملة الى بيوت العراقيين، أيام (القادسية) المجنونة، والتي دفع شعبنا فيها الكثير من الضحايا ثمنا لنزعات النظام الديكتاتوري العدوانية والتوسعية. هذا العلم كان مرسوما على جناح الطائرات الحربية التي قصفت أبناء شعبنا الكردي في حلبجة وكرميان وغيرها من مناطق كردستان! وتحت راية هذا العلم تحركت قوات النظام لاجتياح الجارة الكويت، ثم لقمع انتفاضة آذار الباسلة! هذا العلم الذي لا يمكن للعراقيين الشرفاء الباحثين عن حياة حرة كريمة ان يعتصموا به يوما، لانهم طويلا أرغموا على السير تحته الى حتوفهم. طلبت من منظمي المهرجان إزالة (علم صدام) من الطاولة فورا، وبما اني لست رياضيا لارفع العلم الأولمبي، أو دبلوماسيا لأطالب بعلم الأمم المتحدة، تم الاتفاق على استبداله بعلم منظمة السلام الفنلندية راعية الفعالية كأسرع الحلول وقتها.

وها قد زال نظام البعث، ومر عام على اطلاق الكادح (ابو تحسين) للبيان الاول لسقوط النظام بضربات نعاله، التي دخلت التاريخ، ولتواجه القوى السياسية العراقية الفاعلة، وخصوصا الممثلة في مجلس الحكم الانتقالي، مهمات جسيمة، منها تصفية المخلفات الثقيلة النظام المقبور ورموزه التي تركها وظلت تشير اليه بهذا الشكل وذاك، ومنها العلم. لكن مجلس الحكم مؤخرا فاجأ ابناء الشعب العراقي بأعتماد علم بديل، راح قطاع من ابناء شعبنا، يسموه (علم مجلس الحكم)، ووجه اليه العديد من الفنانين العراقيين الجادين ملاحظات فنية صحيحة، منها كونه بعيداً عن تمثيل تاريخ شعبنا وحضارته، بينما شن اعوان النظام المقبور وحلفاؤه، من داخل وخارج العراق، وتحت ستار العروبة والقومانية والتاريخ - وايضا الدين -، حملة دفاع عن (علم صدام) بحجة ان لا علاقة للطاغية صدام ونظامه المقبور بالعلم، وانه يحمل عبارة (الله واكبر) وان كانت كتبت بقرار من الجلاد، فهل الامر كذلك حقا؟ هل العلم هو مجرد خرقة كما عبر البعض؟ وهل يمكن الاستهانة بعلم يوحد العراقيين ويستظلون به؟ بأعتقادي ان مجلس الحكم، وهو يسعى لتصفية مخلفات النظام المقبور، اتخذ قراراً صحيحا بتغيير العلم، ولكن بآلية خاطئة، وكانت ايضا الية مستعجلة، اتسمت بروح فوقانية، فاجأ بها ابناء الشعب، الذين كانوا مغيبين عن الكواليس والقاعات التي تصدر منها قرارات مجلس الحكم، وزاد من التباس صدور القرار بأعتماد العلم الجديد، انه لم يوفر بشكله والوانه ورموزه القناعة حتى عند قطاع واسع من ابناء الشعب العراقي، من اعداء النظام الديكتاتوري وضحاياه والمطالبين بتغيير العلم. فالعلم الجديد جاء فقيرا في رموزه وتشكيله الفني، موحيا بمقاربات لونية ورمزية استغلها اعوان النظام المقبور ليوظفوها ضد مجلس الحكم بشكل اجمالي. فكيف لمجلس الحكم ان يتجاوز قراره المستعجل؟ هل يكتفي بالاعلان ان هذا العلم هو مجرد خرقة مؤقتة؟ ليستمر احراقه من قبل الرافضين في كل مناسبة يعبرون فيها عن رفضهم لمجلس الحكم وقراراته؟ ام بضرورة اتباع اسلوب شفاف، ديمقراطي في التعامل مع ضحايا النظام، واستفتائهم عن رغباتهم في امور يمكن ان تكون دروسا في الممارسة الديمقراطية؟ باعتقادي ان مسابقة مفتوحة، وعلنية لفناني العراق لاختيار العلم المطلوب، هي من اهم المهمات المطلوب انجازها من قبل الحكومة الانتقالية القادمة، كاملة السيادة بعد انهاء فترة الاحتلال، ويتم خلالها فتح المجال امام ابناء الشعب العراقي للتعبير عن ارائهم بشكل علني في المقترحات المقدمة، بحيث يمكن لاعضاء البرلمان العراقي القادم ان يصوتوا بحرية وقناعة على علم جديد، كان لابناء الشعب العراقي راي واضح فيه. علم يمثل العراق الجديد، الديمقراطي الفيدرالي الموحد، المسالم، وتحته يشق ابناء شعبنا طريقهم الجديد الأمثل نحو حياة دستورية ديمقراطية، يتم فيها ضمان حياة الإنسان العراقي، يكون فيها العلم الجديد هوية حقيقة لكل مواطن عراقي، مهما كان انتماؤه القومي والطائفي، وننظر بفخر لأطفالنا وهم ينشدون له قصائد الانتماء والمحبة.

كيـــف نبني الديمقـــراطيـــة.. ولماذا؟

علاء خالد غزالة

ربما يحمل تساؤل العنوان تناقضاً ضمنياً.. فإذا كنا نفكر في طرق بناء الديمقراطية، فما الداعي لبيان ضرورتها؟ وإذا كنا نشك في هذه الضرورة فلماذا علينا التفكير في بناء الديمقراطية أصلاً؟

الواقع أن الديمقراطية تكون هشة في مرحلة البناء، وتزداد صلابة مع ترسيخ مبادئها. ولذلك يحتاج بناؤها إلى الكثير من التأني في العمل، ويستغرق زمنا ليس بالقصير لإرساء مفاهيم جديدة وتغيير مفاهيم أخرى نشأت عليها أجيال متعاقبة من الشعب العراقي تحت وطأة الدكتاتورية والحكم الفردي.. وطوال هذه المدة لن يكون للديمقراطية ثمار قريبة، بل على العكس ربما حملت عملية البناء معها الكثير من السلبيات التي تؤدي إلى الشك في فائدة التطبيق، وما إذا كانت تستحق فعلاً العناء. لذلك سأحاول أن ابدأ بالإجابة عن التساؤل الثاني.. لماذا علينا أن نبني الديمقراطية؟

لاشك أن العراقيين عانوا طوال عقود من الزمن أهوال حكم تسلطي فردي يصنع القرار فيه خلف أبواب مغلقة وينأى صانعوه عن المساءلة، حتى تحولت الدولة إلى ساحة تجارب لقرارات فئة من غير المتعلمين وغير الصالحين لتولي المسؤوليات العامة، الذين لم تكن مؤهلاتهم أكثر من قربهم من شخص (الرئيس) أو لأنهم اثبتوا ولاءهم له عن طريق كبت الأصوات المعارضة بالنار والحديد إذا اقتضى الأمر. والأنكى من ذلك أن معظم هذه القرارات أصبحت تصدر عن (القائد الضرورة) شخصياً، بعد أن تلاشت المعارضة له على جميع المستويات.. وبالتالي أصبحت شطحات فكره (الملهم) نبؤات واجبة التطبيق وعلى الجميع أن يصفق لها مهما كانت النتائج المحتملة وبيلة.. حتى أن بعضها أدى إلى تقويض نظامه نفسه.

نعم.. إن الديمقراطية هي البديل عن الوضع المأساوي الذي آل إليه شعب ودولة العراق بسبب الحكم الفردي، غير أن تساؤلاً آخر سرعان ما يجد طريقه. ففي دول عديدة مجاورة ليست الديمقراطية هي الخيار المطروح، بل بضعة مفاهيم منتقاة منها. فهل يجب تطبيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي؟ وهل تصلح للتطبيق في مجتمع شرقي محافظ كالمجتمع العراقي؟

قدمت أن طريق تطبيق الديمقراطية كمفاهيم عليا سيكون شاقاً باعتبار إننا نبدأ من الصفر (أو ربما تحته) ولكننا لا نملك خياراً آخر. فحتى محاولة اقتباس مفاهيم مثل مفهوم حقوق الإنسان دون أخرى مثل مفهوم الحرية الفردية، سيؤدي في النهاية إلى إلغاء دور المقتبس. وفي الدول التي تخضع لنظم حكم فردية تحاول تطبيق بعض المفاهيم بدعوى الإصلاح، إنما يكون ذلك تحت رقابة مشددة للتأكد من أن أية مساحة إضافية للحرية قد يكتسبها الشعب يجب أن لا تؤدي إلى تهديد نظام الحكم القائم. ولن تتردد قيادات هذه الدول في إيقاف أي إصلاح سيؤدي إلى مساءلة القيادة العليا، أو هز صروح السلطة وتعريضها للخطر.

وربما شعر الكثيرون، إننا قد نكون أسعد حظاً إذا طبقنا نظاماً مشابهاً للنظام المصري، أو الجزائري، أو حتى النظام الأردني. وكل تلك الأنظمة كانت بالمقارنة مع النظام السابق في العراق أنظمة معتدلة تستطيع أن توفر بعض الأمن والرفاهية لشعوبها. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن هذه الأنظمة تأسست عبر عقود من الزمن، مرت خلالها بمراحل تحول جعلها توزان - إلى حد ما - بين الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة وبين مصلحة الشعب، ولو في حدودها الدنيا. وقد كان بمقدور نظام صدام فسح المجال لبعض الحريات وبعض المشاركة في صنع القرار، وهو ما كان كفيلاً بمنع المآسي التي حدثت من حروب وتهجير وحصار، واحتلال آخر الأمر. ولكن نرجسية صدام وعنجهيته منعته من التفكر بالنتائج بعقل منفتح.. وحدث ما حدث. فماذا علينا أن نفعل؟ أن ننصب رئيساً يكون اقل تسلطاً، ولكن ليس بالضرورة أكثر ديمقراطية؟ أم أن نقيم نظاماً يطبق مبادئ معينة دون أخرى، مثل الانتخابات الدورية مع تقييد حرية التعبير عن الرأي؟

ومن جهة أخرى فإن الشعوب في الدول مثار الجدل ليست بأحسن حالاً من الشعب العراقي، لا سابقاً ولا حالياً. فعنصر الأمن الذي يشكل هاجس الشعوب الأول، نفسه هاجس حكومات تلك الدول. فالشعوب ترغب في الأمن العام كطريق لبناء الرفاهية العامة، بينما ترغب الحكومات في الأمن لنفسها. ومتى كان هناك تهديد لأمن الناظم الحاكم، فلن يكون الأمن العام محل اهتمام كبير.

وهكذا فإن انهيار نظام الحكم في العراق، برز بشكل واضح أهمية نظام متماسك لا يكون فيه فصل بين السلطة الحاكمة والشعب، لأن الحكومة تكون (من الشعب) وتعمل (لأجل الشعب) وليس من أجل بقائها وتسلطها على حساب المصلحة العامة. وهذه هي أول المفاهيم في النظم الديمقراطية، والتي تكرسها الانتخابات الدورية الحقيقية وغير الصورية كما هو الحال في كثير من الدول التي قد يود البعض اقتباس تجربتها.

تتضمن الديمقراطية آليات معينة تضمن تقسيم السلطات وإيجاد توازن بينها منعاً لتسلط فئة أو فرد، وهذه محددة بقانون أعلى (الدستور) يكون له صفة الثبوتية وأن كان يمكن تعديله، إذا كانت هناك ضرورة قاهرة. ومن المبادئ المهمة مبدأي سيادة القانون واستقلال القضاء.

وفي جمع الدول تجد إشارات إلى جميع هذه المبادئ، وأن كان تطبيقها صورياً فقط في الكثير منها.

ولا أريد هنا أن أسرد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، ثقة بأن معظم العراقيين اليوم يعلمون جلها. ولكن ما أريده هو أن أبين كيفية جعل هذه المبادئ أسساً مشتركة للعمل. فالدستور ضمانة ومرجع، ويجب أن يكتب بكثير من التمحيص وأن يراجع مرات عديدة. كما يجب أن يكون الاستفتاء عليه شفافاً وحراً ونزيها. يجب أن يكون لدى كل عراقي قناعة بأن هذا الدستور يمثل هويته وانتماءه بقدر شعوره بأنه يمثل المصلحة الوطنية. إن شعوب العالم الديمقراطي تفخر بدساتيرها، وهو ما يجعلهم يتمسكون به.. وهذه هي أولى مراحل البناء.

ويمكن اعتبار الانتخابات بموجب الدستور المرحلة الثانية للبناء الديمقراطي. ولكن علينا أن نلاحظ مسألة مهمة هنا. فالانتخابات مهما كانت نزاهتها لا يمكن أن تضمن وصول الأصلح إلى مواقع المسؤولية.

نعم، يمكن وضع الشروط والمؤهلات، ولكن لا يمكن تغيير طبيعة بعض الأفراد الجامحين إلى السلطة، والذين إذا قدر لهم التمكن منها بطريق الانتخاب دون ردعهم بآليات مناسبة، فلربما ينقلبون عليها ويستأثرون بالسلطة، مما سيلحق نكسة للديمقراطية قد لا تتمكن من تجاوزها. لذلك يجب العمل على إيجاد توازن للسلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث لا يمكن لأحدها أن تنفرد بالسلطة.

إن تعدد طوائف وأثنيات الشعب العراقي، والتي ربما كانت حالة متميزة في المنطقة، تجعل من الصعب إيجاد نظام متجانس على أساس الانتماء العرقي أو المذهبي. ولكن إذا اتجه التفكير إلى تشكيل تجانس يعمل لأجل المصلحة الوطنية العليا فلن يكون الأمر بهذه الصعوبة. وهذا يقتضي منا أن نفكر بمبدأ أساس في النظم الديمقراطية وهو مبدأ إمكانية التوصل إلى الحلول الوسط. وقد يعتبر البعض أن سياسة الحلول الوسط غير سليمة، باعتبار أن التسويات تعني التنازلات.. ولكن ذلك هو جوهر المشكلة، فبدون تقديم بعض التنازلات كيف يمكن التوصل إلى صيغ مرضية للجميع؟ لقد عانى الشعب العراقي، من حيث يدري أو لا يدري، مشكلة التعنت ورفض الحلول الوسط، التي لو قدر التوصل لها لكان حاله على غير ما هو عليه الآن.

وهكذا فإن الديمقراطية، بكل ما تحمله من مبادئ وأسس، إنما ترجع إلى ركيزتين اساسيتين: المشاركة وإمكانية التوصل إلى حلول وسط. فالمشاركة تبدأ من صنع القرار إلى تطبيقه، من خلال الانتخابات والشفافية والمساءلة وتنمية دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.. بينما يكون دور إيجاد الحلول أثناء عملية صنع القرار، عن طريق فسح المجال للرأي والرأي الآخر، واحترام حقوق الأقليات، والأهم من ذلك تقديم المصلحة الوطنية على مصلحة القوميات والجماعات والأحزاب وحتى المصلحة الشخصية.

لقد قطعت عملية بناء الديمقراطية في المجتمع العراقي شوطاً كبيراً، ولا زال هناك الكثير من العمل من أجل رفع البناء وزيادة تماسكه ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا اتفق العراقيون على ضرورة هذا البناء وأقروا عن قناعة بأن الدولة الديمقراطية المؤمل إقامتها في العراق والتي ينعم أبناؤها بالمساواة والحرية والرفاهية والأمن، تستحق كل هذا العناء.

الوحـــدة والتنـــوع الثقافي

ليث محمد سلمان

من الظواهر الجديرة بدراسة التحليل في حياة مجتمع العراق ظاهرة التعددية الثقافية الناجمة أساساً عن التنوع في مكونات المجتمع العراقي كقوميات وطوائف وأحزاب وهذه التعددية التي تضع أمام المعنيين بالشأن العراقي مهمة استيعاب إشكالية الوحدة أو التنوع الثقافي وصلتها لبقية الإشكالات التي ينطوي عليها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العراق.هذه التعددية تمثل أس الانطلاق لبناء تصور عقلاني يتمثل بالتعددية الثقافية لجميع عناصرها على أساس من التحليل الموضوعي الذي لن يعثر الباحث فيه إلا على باقة الوحدة في الثقافة العراقية من جهة ومن جهة أخرى سيكون أزاء أنواع عديدة من اللغات والآداب والفنون والفلكلور وفلسفات الفكر السياسي والديني وبما يشكل مادة هائلة أمام الباحثين المتخصصين. فمن جهة الوحدة كما قلنا سيقف الباحث على هوية الانتماء العراقي لكل جهد ثقافي صادر عن هذه القومية أو تلك أو هذه الطائفة أو تلك أو هذا الحزب أو ذاك، فالكل في مسعاه كان يحمل الهوية الأم هوية الانتماء للعراق، فالشاعر الكردي في قصائده وإن كان يكتب بالكردية فإن البنية النفسية تؤشر انتماءه لا لمنطقة إقليم كردستان فحسب بل تؤشر انتماءه لأهوار ميسان والناصرية، كذلك الفنان التركماني والشاعر العربي والمفكر المسيحي أو الشيعي أو السني كلهم ينجزون تجربتهم الإبداعية في الثقافة يوقعون في النهاية بهويتهم العراقية، فثمة تلاحم جوهري بين وجود الأنا المبدعة والمكان الكبير، ويمكن للباحث أن يجد هذا القاسم المشترك في مساحة واسعة من منجزات الثقافة العراقية سواء في ثقافة الداخل أو حتى في ثقافة الخارج التي انتجها العراقيون عبر عقود حكم الطاغية المقبور.فالعراقي في الخارج كان مشدوداً للمكان ولم يكن لأناه أن تتحرر من حضن الانتماء لبلاد الرافدين، فالمسيحي والكردي والعربي والصابئي في الخارج انتجوا شعراً وقصة ورواية وبحوثا كانت أيضاً موقعة باسم الهوية العراقية على الرغم مما لحقهم من أذى بسبب وجوديتهم العراقية، ولهذا نرى أن الباحث في ظاهرة الوحدة والتنوع لن يجد كما أشرنا إلا صوت الأنا العراقية بتجلياتها العديدة باللغات (العربية، الكردية، السريانية) وإذا كان ثمة كوزموليتانية في بعض الأعمال فمن المرجح إن حدوثها كان لدوافع إبداعية تتصل بالتجربة الجمالية للعراقي، فهوية الأثر ظلت عراقية برغم النزوع الكوزموبليتي وربما كان النزوع ميزة تضاف للمنجز الثقافي بصفته الإنسانية أي أنه منجز ينتمي لهوية ذات طابع عالمي أو كوني، فالرواية التي يسردها عراقي ولا تتحدد أمكنة أو أشخاصاً أو زماناً لا يعني إطلاقاً أنها ليست عراقية.

ونعتقد أن الثقافة العراقية شهدت منجزات ذات طابع حداثي لا تنتمي لجغرافية محددة وإنما تنتمي لجغرافية ذات طابع إنساني. إن تأثير الوحدة والتنوع الثقافي العراقي يؤكد تفاهة وضحالة الطروحات التي تكرس نزعة العزلة الثقافية بين الجماعات المكونة للمجتمع العراقي.ويمكن ملاحظ انفتاح أبناء الطائفة المندائية وإصدار مجلة باللغة العربية وترجمة كتابهم الديني الكنزة ربه إلى العربية دليل على التفاعل الثقافي والشعور بواقع الانتماء لجغرافية التعدد والتنوع في العراق، وكذلك بالنسبة للكلدو آشور. هذا الانفتاح يدحض النزعة التعصبية للمتخلفين من كل الجماعات الذين تشف آراؤهم عن ميل لتأكيد هوية الانتماء لجماعتهم.

إذ لا يمكن لمثقف عربي عراقي كبير أن يفكر بالثقافة العراقية دون أن يستحضر في ذهنه كل ألوان طيف الثقافة العراقية، إن النظام الشمولي السابق قد عمد إلى إقصاء الثقافات الجماعية (ثقافات القوميات) وفعل هذا لدوافع تتصل بإدامة بقائه لأنه كان في الواقع يمارس إلغاءً كلياً للثقافة بما في ذلك ثقافة اللغة العربية مما انعكس على ثقافة المنجز الثقافي الذي ولد في سنوات حكمه القمعية، وبسبب من الجور والظلم الذي لحق بالأقليات ولدت استجابات نفسية لدى البعض كانت تميل إلى الشعور بالعزلة والانكفاء، ومن المتوقع أن تزول هذه التراكمات النفسية بفعل مناخ الحرية الذي سيتيح للجميع أن يعزفوا في فرقة الموسيقى المتجانسة.